بسم الله الرحمن الرحيم

(مترجمة)

حرائق الأراضي في إندونيسيا وأزمة الضباب الدخاني المتكررة في رابطة دول جنوب شرق آسيا

تواجه ماليزيا وبروناي دار السلام مجدداً أزمة ضباب دخاني عابرة للحدود، ناجمة بشكل رئيسي عن حرائق الغابات والأراضي في سومطرة وكاليمانتان بإندونيسيا. يذكر هذا الوضع بالأزمة الكبرى التي حدثت عام ٢٠١٥ والتي كان لها أثر بالغ على الصحة والبيئة في منطقة جنوب شرق آسيا. ففي سريان، بولاية ساراواك، وصل مؤشر تلوث الهواء إلى ١٩٢، بينما شهدت مناطق أخرى في ساراواك وشبه جزيرة ماليزيا تلوثاً شديداً في الهواء. ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع حتى نهاية أيلول/سبتمبر.

وقد أصبحت هذه المشكلة الشّغل الشاغل لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ما أدى إلى إبرام اتفاقية آسيان بشأن تلوث الضباب الدخاني العابر للحدود، والتي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٣، وتنظم التعاون في مجال الوقاية من الحرائق المسببة للتلوث العابر للحدود ورصدها والتخفيف من آثارها، وإنفاذ القوانين المتعلقة بها. وقد صادقت إندونيسيا على الاتفاقية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، إلا أن تنفيذها لا يزال يمثل تحدياً. في أزمة الضباب الدخاني الحالية، تُعتبر إندونيسيا الأكثر مسؤوليةً نظراً لوقوع معظم بؤر الحرائق داخل أراضيها. صحيح أن إندونيسيا قامت بعمليات إخماد، وأصدرت تحذيرات، وألقت القبض على عدد من المتورطين، إلا أن هذه الإجراءات تُعتبر رد فعل أكثر منها وقائية.

ووفقاً لبعض الخبراء والناشطين الإندونيسيين، فإن المشكلة الرئيسية في تكرار الحرائق المُسببة للضباب الدخاني تكمن في ضعف جهود الوقاية وتردد الحكومة الإندونيسية في الإشراف على الشركات المتورطة في عمليات إزالة الغابات واتخاذ الإجراءات اللازمة ضدها.

هجمات منسّقة تهزُّ جنوب تايلاند وسط جهود السلام

شهدت أربع محافظات جنوب تايلاند، هي باتاني ويالا وناراثيوات وسونغكلا، سلسلة من الهجمات المنسقة التي تضمنت حرقاً متعمداً وتخريباً. وتم الإبلاغ عن ٧٨ حادثة على الأقل، استهدفت مباني حكومية ومتاجر ومركبات وأعمدة كهرباء وخطوط سكك حديدية. وأسفرت هذه الهجمات عن إصابة ثلاثة أشخاص على الأقل، وتوقف حركة القطارات في أجزاء من ناراثيوات.

وتعاني منطقة ناراثيوات، ذات الأغلبية المسلمة الملايوية في تايلاند، من صراع مسلح دام عقوداً. ومنذ عام ٢٠٠٤، قُتل أكثر من ٧٨٠٠ شخص نتيجة للصراعات بين الحكومة التايلاندية وجماعات متمردة، أبرزها الجبهة الثورية الوطنية التي تناضل من أجل الحكم الذاتي أو الاستقلال في المنطقة.

ويأتي هذا الهجوم الأخير في وقت تسعى فيه تايلاند إلى إحياء محادثات السلام مع الجبهة الثورية الوطنية، والتي توسّطت فيها ماليزيا. وقالت الحكومة التايلاندية إن الهجوم كان على الأرجح رداً على العمليات الأمنية والقضاء على الأنشطة غير القانونية التي تُعد مصدراً لتمويل الجماعة المتمردة.

الفلبين تُسرّع وتيرة تحديث جيشها وتعزيز قدراتها في مجال الطائرات المسيّرة

تعتزم الفلبين توسيع نطاق استخدام الأنظمة غير المأهولة، لا سيما من خلال تطوير وشراء الطائرات المسيّرة، وذلك في إطار تحديث جيشها. وقد أعلن وزير الدفاع، جيلبرتو تيودورو، عن هذه الخطة خلال

مناقشة الميزانية في البرلمان. وتقترح الحكومة زيادة ميزانية الدفاع بنسبة ٦,٣% بحلول عام ٢٠٢٧، لتتجاوز ٣٠٥,٥ مليار بيزو. وفي الوقت نفسه، من المخطط أن تصل ميزانية برنامج تحديث الجيش إلى ٥٠ مليار بيزو (حوالي ٨١٠ ملايين دولار أمريكي)، بزيادة قدرها ٢٥% مقارنةً بالعام الحالي. وإلى جانب الطائرات المسيّرة، تخطط الفلبين أيضاً لاقتناء سفن حربية موجهة بالصواريخ، بالإضافة إلى العديد من الأصول الدفاعية الرئيسية الأخرى، لتعزيز قدراتها الدفاعية الخارجية. ولا يقتصر تطوير الطائرات المسيّرة على شراء الأجهزة فحسب، بل يشمل أيضاً قدرات الاتصال، والربط الشبكي، والتكامل العملياتي، واستخدام الذكاء الاصطناعي.

ترتبط هذه السياسة ارتباطاً وثيقاً بتصاعد التوترات بين الفلبين والصين في بحر الصين الجنوبي، لا سيما على خلفية الحوادث التي وقعت في المنطقة التي تدّعي الفلبين أنها تقع ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة. كما قدّمت أمريكا أربع طائرات مسيّرة بحرية تعمل بالطاقة الشمسية للمساعدة في المراقبة البحرية للفلبين.

ماليزيا: أنور يوسّع سياسة الدعم في ظلّ ضغوط غلاء المعيشة

أعلن رئيس الوزراء الماليزي أنور إبراهيم عن عدد من السياسات لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، مع تقديم الدعم للمجتمع وقطاع الأعمال. دخلت هذه السياسة حيز التنفيذ في الأول من أيلول/سبتمبر، وشملت إعادة حصة شراء وقود RON٩٥ المدعوم للماليزيين إلى ٣٠٠ لتر شهرياً، بعد أن كانت قد خُفِّضت إلى ٢٠٠ لتر. كما رُفعت حصة شراء الديزل لبعض فئات المستخدمين إلى ٤٠٠ لتر شهرياً.

وقد زادت الحكومة أيضاً ميزانية صيانة المدارس، وأنظمة الصحة الرقمية، وتمويل المشاريع الصغيرة، ووفرت وصولاً مجانياً إلى عدد من التطبيقات القائمة على الذكاء الاصطناعي للذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ عاماً. كما رُفع الحد الأقصى لإيرادات الشركات المعفاة من التزامات الفوترة الإلكترونية إلى ٣ ملايين رينغيت ماليزي سنوياً. وأكد أنور على ضرورة أن يشعر الناس مجدداً بالنمو الاقتصادي. يُعدّ هذا الأمر بالغ الأهمية، فمع أن الاقتصاد الماليزي نما بنسبة ٦% في الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، إلا أن الحكومة تواجه ضغوطاً شعبية متزايدة نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة.

إضافةً إلى السياق الاقتصادي، جاءت هذه السياسة نتيجةً لضغوط سياسية على حكومة أنور إبراهيم، التي اعتُبرت متعثرة في إصلاح ومعالجة العديد من مشكلات الفساد في ماليزيا. كما أن حزب ائتلاف أنور، تحالف الأمل (باكاتان هارابان)، مُني بهزيمتين متتاليتين في انتخابات ولايتي جوهور ونيجري سيمبيلان خلال الشهرين الماضيين.